AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

العلاقات التجارية بين تركيا والعراق وإيران: الواقع والآفاق المستقبلية

أ.م .د احمد عباس عبدالله[1] م. م. علي حامد عبد[2] م. م. احمد نجيب صالح[3]

ahmed.abas67@uofallujah.edu.iq ali.hamid@uofallujah.edu.iq ahmed.naguib @uofallujah.edu.iq

جامعة الفلوجة / كلية الادارة والاقتصاد

http://dx.doi.org/10.29124/kjeas.1654.14

الملخص:

يعد موضوع العلاقات التجارية من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام الكتاب والباحثين من مختلف دول العالم لاسيما ما يتعلق بالعلاقات التجارية بين (تركيا والعراق وإيران)؛ إذ وصل حجم التبادل التجاري بينهم الى ما يقارب (20) مليار دولار عام 2023 ، مع طموح مستقبلي بزيادة التبادل المذكور الى (30) مليار دولار سنوياً ، ويهدف البحث الى بيان أهمية دور العلاقات التجارية في تطوير وبناء اقتصادات تلك البلدان لاسيما في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة وبروز ظاهرة العولمة وذراعها منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات لعل من أبرزها أن هناك تطورا في حجم التبادل التجاري بين الدول الثلاثة (تركيا والعراق وإيران) يقدر بمليارات الدولارات سنوياً ، وقد توصل البحث الى عدد من التوصيات منها ضرورة الاستفادة من التجربة التركية الناجحة في تطوير الاقتصاد العراقي والتركي .

الكلمات الافتتاحية: العلاقات التجارية، تركيا، العراق، إيران، المستقبل.

Abstract:

The topic of trade relations is one of the important topics that has attracted the attention of writers and researchers from various countries of the world, especially with regard to trade relations between (Turkey, Iraq and Iran), as the volume of trade exchange between them has reached approximately (20) billion dollars in 2023, with a future ambition to increase the aforementioned exchange to (30 billion dollars annually. The research aims to demonstrate the importance of the role of trade relations in developing and building the economies of those countries, especially in light of contemporary international changes and the emergence of the phenomenon of globalization and its arm, the World Trade Organization (WTO). The research has reached a number of conclusions, perhaps the most prominent of which is that there is a development in the volume of trade exchange between the three countries (Turkey, Iraq and Iran) estimated at billions of dollars annually. The

research has reached a number of recommendations, including the necessity of benefiting from the successful Turkish experience in developing the Iraqi and Turkish economies.

المقدمة :

تعد العلاقات الاقتصادية لاسيما التجارية منها بين دول العالم من الوسائل المهمة التي تحظى باهتمام المعنين بالشأن الاقتصادي سواء على مستوى الدول أم المنظمات الاقتصادية والسياسية وغيرها .

وقد تعاظم دور العلاقات التجارية بين دول العالم في العقود الثلاثة الماضية ، وقد ساعدت التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال العلم والتكنولوجيا في تسريع وتائر التجارة العالمية (World Trade) فقد توسعت طرق المواصلات وتكنولوجيا الاتصالات والنقل بشكل كبير ومتسارع في ظل مجريات العولمة الاقتصادية وتطوراتها التي تتفاعل مع معطيات الاقتصاد العالمي ، ونمو التجارة الدولية في إطار الدور الذي تضطلع به منظمة التجارة العالمية (World Trade organization) في تسيير أعمال التجارة الدولية وتنظيمها وتقليل العوائق التي تقف في طريق انسيابها بين دول العالم المختلفة ، ولاسيما بعد أن تزايد عدد الدول المنظمة إليها إذ وصل عددها الى (164) دولة عام 2018 ، وفي إطار العلاقات التجارية القائمة بين تركيا والعراق من جهة وبين تركيا وإيران من جهة اخرى فأن هذه العلاقات شأنها شأن بقية العلاقات التجارية بين دول العالم مرت في الاعوام المنصرمة بمنعطفات مهمة كان أكثر تحسناً للمواقف السياسية بين تلك البلدان ، لاسيما ما يتعلق بأوضاع المنطقة بشكل عام ، فحينما تتعثر العلاقات السياسية نجد أن هذا الوضع ينعكس وبشكل واضح على حجم التجارة لاسيما بعد عام 2003 ، ومما تجدر الاشارة إليه أن واقع العلاقات بين كل من (تركيا ،والعراق ، وإيران) سيساعد على نمو العلاقات التجارية بينها لاسيما وأن كل بلد بحاجة الى البلد الاخر .

وانطلاقاً من هذه الرؤية فإن دراسة العلاقات التجارية بين تلك البلدان تكتسب أهمية كبيرة في ظل التطورات والمتغيرات التي تشهدها المنطقة لاكتشاف مواطن الضعف ومرتكزات القوة في واقع الاقتصادات المذكورة ، فضلا عن آفاقها المستقبلية في ظل المتغيرات التي يمر بها العالم اليوم .

مشكلة البحث:

يرتبط كل من العراق وتركيا وإيران بحدود مشتركة وبعلاقات اقتصادية وتجارية ، وقد شهدت هذه العلاقات حالات من الشد والجذب ومرت بمنعطفات عديدة لاسيما مع تركيا ، فضلا عن إنها محكومة بمحددات وثوابت والتي يأتي في مقدمتها مشكلة الحدود والمياه والتي تعد من أبرز المشكلات التي تحول دون تطوير لكل العلاقات وايصالها الى مستويات أبعد واشمل عما هي عليه الآن ، ناهيك عما تشهده المنطقة من احداث ألقت بظلالها على مسيرة كل العلاقات والمشكلات الداخلية التي تعاني منها البلدان الثلاثة ، كل هذه المشكلات اثرت وبشكل واضح على مسيرة العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما على وجه الخصوص .

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من العنوان الذي يحمله وبما إنه موضوع اقتصادي فلابد ان يحظى بأهمية كبيرة ليس على مستوى العراق وانما على بقية دول المنطقة إذ إن العلاقات الاقتصادية والتجارية تشكل المحور الاساس لحركة الاقتصاد العالمي وعلى ضوئها تتحدد الكثير من المعطيات والنتائج ولكون البلدان الثلاثة (تركيا والعراق وإيران) يرتبطان بعلاقات تاريخية قديمة فضلاً عن وجود عدد من المقومات التي تساعد لتطوير تلك العلاقات لاسيما التجارية منها حاضراً ومستقبلاً والتي تمتلكها البلدان الثلاثة من (نفط وغاز وسلع وخدمات ومياه وطاقات بشرية) .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (إن تنظيم العلاقات التجارية بين البلدان الثلاثة المعنية بالتبادل بصورتها الحالية سيكون لها تأثيراً كبيراً وواضحاً على مسيرة تلك العلاقات وسينعكس بصورة ايجابية على واقعها ومستقبلها الاقتصادي والتجاري) .

أهداف البحث:

يهدف البحث الى :

1-تحليل مسار حجم التبادل التجاري في المدة قيد الدراسة عن طريق تحليل بنود الميزان التجارية بين (تركيا والعراق وإيران) .

2-تشخيص المشكلات ومواطن الخلل في العلاقات التجارية بين البلدان المذكورة ، ووضع الحلول المناسبة لها بما يعمل على تطورها حاضرا ومستقبلا .

3- استشراق مستقبل العلاقات التجارية بين البلدان الثلاثة .

منهج البحث :

اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي – التحليلي بوصفه أحد اساليب البحث العلمي المتبعة في كتابة البحوث العلمية في تحليل واقع العلاقات الاقتصادية التجارية بين (تركيا، والعراق ، وإيران)**.**

المحور الأول : الاطار النظري والمفاهيمي للعلاقات العلاقات التجارية الدولية:

أولاً : مفهوم العلاقات التجارية:

تعد العلاقات الاقتصادية لاسيما التجارية واحدة من أهم المرتكزات الاساسية لأي بلد في العالم سواء كان متقدماً أم نامياً على حد سواء ، إذ إن تعدد حاجات الانسان وتنوعها جعلته غير قادر على إشباعها عن طريق إنتاجه المباشر ، لذلك اعتمد الى التخصص في فرع من فروع الانتاج وزيادة إنتاجه بعدد أكبر يفيض من استهلاكه ومبادلة ذلك من الانتاج مع فائض باقي المنتجين الذين تخصصوا في فروع أخرى .

من هنا ظهرت المبادلة كوسيلة لإشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات المختلفة ، وأخذت دورها كوساطة بين المنتجين والمستهلكين .

وعليه عرفت العلاقات التجارية بأكثر من تعريف بحسب وجهة نظر الكتاب والمعنيين والباحثين بالشأن الاقتصادي، فقد عرفت العلاقات التجارية بأنها مظهر من مظاهر التكامل والوحدة بين الدول المنشئة لتلك العلاقات **(البيلاوي، 2003 : 47)** . وتعرف كذلك على أنها تلك العلاقات التجارية التي تنشأ بين مؤسسات الأعمال المختلفة في دول العالم **(عبد الحميد، 2018: 607)** بينما يعرفها البعض بأنها مصطلح اقتصادي يعني به تبادل السلع والخدمات عبر الحدود من المناطق المختلفة وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لمختلف دول العالم **(روبنس، 1993: 61)** .فضلا عن ذلك عرّفت من جهة أخرى بأنها تلك العلاقات التجارية التي تتم بين الدول وتشمل هذه العلاقات التبادل التجاري للسلع والخدمات والاستثمارات المشتركة والتعاون الاقتصادي والمالي والمساعدة الاقتصادية والمالية بين البنوك المركزية **(ليكي ، 1995: 98)** .

ويعرفها الباحثون بأنها تلك العملية التي يتم بموجبها تبادل السلع والخدمات وعلى نطاق واسع عبر الحدود الدولية من أجل سد النقص الحاصل من تلك السلع التي يفتقر لها البلد المستورد والفائضة عن حاجة البلد المصدر لتلك السلع .

ثانياً: أهمية العلاقات التجارية :

تمثل العلاقات التجارية أحدى أدوات النمو التي توفر فرصاً للعمل وتحد من ظاهرة الفقر والبطالة في العالم في العالم بل وتؤدي العلاقات التجارية دوراً كبيراً ومتزايداً في الحياة الاقتصادية بالنسبة للعديد من دول العالم سواء كانت متقدمة أم نامية ، إذ يقوم البلد المعني الذي لديه فائض في الانتاج بتصدير ذلك الفائض الى البلد الأخر الذي يعاني من نقص في السلع والخدمات والبضائع الاخرى التي يحتاجها ذلك البلد عن طريق استيرادها ومن هنا تأتي أهمية العلاقات التجارية انطلاقاً من حاجة الدول المختلفة من أجل الحصول على سلع مادية أو غير مادية من دول أخرى ترتبط معها بعلاقات تجارية **(الخفاجي ، 2017 : 234)**. والشيء اللافت للنظر أن الدول المتقدمة صناعياً كالولايات المتحدة الامريكية والصين واليابان والمانيا وغيرها تعتمد في تجارتها الدولية على السلع والخدمات على وجه الخصوص والتي تفتقر لها ، وبالمقابل تكون بأمس الحاجة لها، ولذلك أشار بعض الكتاب والمحللين إلى أنه لولا وجود العلاقات التجارية والتبادل التجاري الدولي لبقيت الثورة الصناعية في أوربا محدودة في أثارها وانتشارها **(السعيد،2014: 87)** ، ونتيجة لذلك أصبحت العلاقات التجارية تؤدي دوراً مهماً بالنسبة للعديد من دول العالم ومنها البلدان النامية كالعراق وإيران وغيرها ، ومن جهة أخرى نجد إن العلاقات التجارية لا تنشأ عن تبادل السلع والخدمات فحسب وانما تنشأ عن حركة انتقال عوامل للإنتاج كالعمل ورأس المال التي تنتقل بحرية على شكل قروض واستثمارات وغيرها(**حسن، 2006: 165) .**

ولهذا تعد العلاقات التجارية الدولية واحدة من أهم مقومات النجاح والازدهار الاقتصادي بالنسبة للعديد من دول العالم ، إذ تظهر اهتماماً عن طريق دورها الذي يدعم مدى استفادة كل الدول من المميزات التي نقدمها للدول الأخرى ، وذلك بسبب عدم قدرة البعض منها على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحلية وعليه يمكن القول إن أهمية العلاقات التجارية تأتي عن طريق الاتي**(علي،2003: 79):**

1- تهدف العلاقات التجارية الى إنعاش الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالنسبة للعديد من دول العالم المعنية بتلك العلاقات ،لان التبادل التجاري يجري بين الدول المتقدمة بالصناعة والمتقدمة بالتجارة على حد سواء .

2- تعمل العلاقات التجارية على زيادة الدخل القومي بالنسبة للدول المعنية بتلك العلاقات ، وذلك نتيجة للارتفاع نسبة الصادرات والاستيرادات على حد سواء .

3- تعزز العلاقات التجارية تقوية العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول المعنية بالتبادل ، فضلاً عن ذلك يعزز التبادل الفني والعلمي بين الدول المعنية بتلك العلاقات .

4- تتيح العلاقات التجارية العديد من فرص العمل للعاملين على المنافذ البرية والبحرية والجوية وغيرها .

5- كما تمثل العلاقات التجارية الجسر الذي يعبر عن طريقه التطور التكنولوجي والتقني من دولة الى اخرى مقابل مبلغ من المال محدداً ومتفق عليه مسبقاً .

6- توفر العلاقات التجارية العديد من المنتجات سواء كان من السلع والخدمات وغيرها لاسيما من السلع الاستهلاكية لإنتاج البلد المعني بالتبادل ويوفر له كذلك الكثير من المنتجات التي لا تتوافر في بعض الدول الأخرى.

7- تشجع العلاقات التجارية الدول المختلفة سواء أكانت متقدمة أم نامية على زيادة الانتاج والذي ينعكس بالفائدة على اسواق الدول المختلفة الأمر الذي يؤدي الى إشباع وتلبية رغبات السوق المحلية والدولية على حد سواء من السلع والخدمات المختلفة .

8- وتعد العلاقات التجارية أداة مكملة لعملية الصناعة التي تفتقر الى المواد الاولية داخل بلدانها التي تستورد من دول اخرى من اجل تصنيعها واعادة تصنيعها داخل البلد المعني.

9- تحقق العلاقات التجارية عملية التوازن بين الدول المختلفة لأن التبادل المذكور يحصل بين دولة لديها فائض في المنتجات من السلع والخدمات مع دولة ثانية تفتقر لتلك السلع والخدمات ، فالتوازن في هذه الحالة مطلوب بالنسبة للشعوب التي هي بحاجة الى تلك السلع وتسعى من أجل الحصول عليها عن طريق العلاقات المذكورة.

10- تعمل العلاقات التجارية على تقوية العلاقات الثقافية والحضارية بين دول العالم المختلفة فالدول من الممكن ان تستفيد من السلع والخدمات ، وبالمقابل تستفيد ايضاً من المعلومات في كافة المجالات الاخرى .

ويمكن القول : إن هذه الأهمية وغيرها للعلاقات التجارية تعطي صورة واضحة عن الدور والأهمية التي تحظى بها تلك العلاقات بالنسبة لدول العالم المعنية بتلك العلاقات .

ثالثاً: انواع العلاقات التجارية:

تنقسم العلاقات التجارية الى قسمين هما :

أ- العلاقات التجارية المحلية :يقصد بالعلاقات التجارية المحلية بأنها تلك الانشطة التجارية التي تتم داخل حدود البلد المعني ، ويقوم بها الأفراد او الاشخاص الاعتياديين أو الطبيعيين ، والتي تنطبق على جميع القوانين والانظمة المحلية والقوانين التجارية ، وتعد العلاقات التجارية المحلية للبلد المعني على إنها علاقات قانونية تشير على انها تلك المعاملات التجارية التي تحدث في البلد ذاته أو البلد المعني سواء أكان ذلك بين الاشخاص الطبيعيين في البلد المذكور أو الاشخاص الاعتياديين المعروفين باسم (المواطنين) وسيشار الى القوانين الوطنية المطبقة على هذه العلاقات التجارية التي تعرف باسم (القوانين التجارية) ويمتاز هذا النوع من العلاقات بأنه ملزم فقط (بالقانون التجاري) للبلد الذي تتم فيه تلك المعاملات التجارية **(حاتم ، 1993: 29)**.

ب- العلاقات التجارية الدولية :يقصد بتلك العلاقات بأنها تلك العلاقات التجارية الأكثر تطوراً وتعقيداً من العلاقات التجارية المحلية ، وتتسمى بالتنمية لأنها تحمل بين طياتها معنى (الانفتاح العالمي) على التجارة الدولية ، وهذا النوع من العلاقات يستدعي البحث عن أسواق تجارية في العالم ، فضلاً عن الدول الاخرى غير الراعية لمشروع الأعمال التجارية ، وهذه العلاقة بطبيعة الحال تقاوم العزلة الاقتصادية وتدعو وتشجع عملية التكامل الاقتصادي والتجاري بين دول العالم ، فضلاً عن إنها تدعو الى تنشيط حركة التجارة الدولية وتجاوز حدود العلاقات المحلية بطبيعة الأمر الذي يؤدي الى دفع عملية التقدم الى الامام ويسارع في تحقيق التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلد المعني ، ويمتاز هذا النوع من العلاقات بأنه لا يخضع العلاقات التجارية الدولية لذات الاحكام القانونية التي تحكم العلاقات التجارية عكس العلاقات التجارية المحلية **(الصوفي،87:2012)**

وعليه يمكن القول إن العلاقات التجارية التي تقوم بين الافراد والوحدات داخل حدود البلد المعني ويخضعون لقانون داخلي واحد ونظم تجارية واحدة، فضلاً عن إن عملية البيع والشراء تتم بالعملة المحلية للبلد المعني يطلق عليها بالعلاقات التجارية المحلية . أما العلاقات التجارية الدولية تقوم بين الافراد والوحدات التي تنتمي لدول مختلفة وبالتالي تخضع لقوانين وانظمة تجارتها مختلفة ، وتتم عملية التبادل أو البيع والشراء بالعملات الاجنبية المختلفة .

المحور الثاني: واقع العلاقات التجارية بين تركيا وبعض دول الجوار

تتمتع العديد من العلاقات التجارية بين مختلف دول العالم بنوع من الترابط والتداخل ، فضلاً عن كثير من التقارب نظراً للخطوات التي تتخذها تلك الدول التي أدت بالعلاقات التجارية الى تحقيق المزيد من النمو والتطور ونقل الاقتصاد في البلد المعني الى حالة أفضل نتيجة الإفادة من تلك العلاقات بما يخدم مصالحها، وانطلاقاً من هذا المبدأ فقد سعت العديد من دول العالم سواء كانت متقدمة أم نامية ، لاسيما الدول قيد البحث (تركيا، والعراق ، وإيران) إلى إقامة علاقات

اقتصادية وتجارية مع بعضها نظراً لحاجة تلك الدول الى بعضها نتيجة التقارب والمشتركات العديدة مثل (التاريخ ، والثقافة، والدين) وغيرها(https://llwww-turkpress.com)

ونتيجة لذلك سعت تركيا بوصفها أكبر قوة اقتصادية في المنطقة الى إقامة علاقات اقتصادية وتجارية شملت العديد من دول العالم لاسيما مع الدولتين الجارتين (العراق وإيران) وقد نجحت تركيا في مسعاها في بناء علاقات استراتيجية وشراكات اقتصادية واستثمارية قوية مع هاتين الدولتين لاسيما بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام (2002) ، ورفعها شعار (تصفية المشاكل) لاسيما مع دول الجوار ، وقد ظهر ذلك واضحاً عن طريق حجم البيانات الاقتصادية والتجارية فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق من (1.985) مليار دولار عام 2003 الى (17.071) مليار دولار عام 2023 ، أما ما يخص علاقاتها مع إيران، فقد جاءت هذه النتائج لتعكس صورة واقعية بحق تلك العلاقات بعد ان وضعت الحكومة التركية عام 2003 استراتيجية خاصة لتطوير العلاقات التجارية مع دول الجوار انطلاقاً من حاجة تركيا الى هذين البلدين اللذين يمثلان مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي والتي تفتقر تركيا لهما ، وبذلك مضت تركيا على خطى الدول الاستثمارية الكبرى في ربط شراكات قوية مع كل من العراق وإيران **(السريتي، 2009: 93)** ، وفي هذا المبحث سيتم استعراض واقع تلك العلاقات بين الدول المعنية بالتبادل .

أولاً : واقع العلاقات التجارية بين تركيا والعراق .

تشكل العلاقات التجارية بين دول العالم رافداً مهماً من روافد تنويع الدخل بالنسبة لتلك الدول، وفيما يتعلق بالعلاقات بين تركيا والعراق بوصفها جزءاً من المنظومة الدولية ويرتبطان بعلاقات تاريخية قديمة سواء كانت ثقافية أم اقتصادية وقد سعى البلدين الى تطوير علاقاتهما انطلاقاً من مصالحهما المشتركة ، أما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين البلدين فأنها تشكل أهمية كبيرة؛ لأن البلدين الجارين يرتبطان بحدود جغرافية تمتد على مسافة (367) كم ، فضلاً عن أن البلدين يتمتعان بخصائص جيوستراتيجية؛ فيأتي الموقع الجغرافي الاستراتيجي في مقدمة هذه الخصائص (التاريخية ، والجوار ، والثقافة ، والدين ..... الخ) **(الحوراني ،2004: 27)** إذ يعد مدخلاً حيوياً للصادرات التركية من السلع والبضائع المختلفة ، انطلاقاً من حاجة الاسواق العراقية لهذه السلع وغيرها، فضلاً عن ذلك فإن تركيا اليوم بأمس الحاجة الى النفط العراقي الذي تحصل عليه وبأسعار منخفضة أقل من الأسعار السائدة في الاسواق العالمية .

وانطلاقاً من حاجة الصناعة التركية لهذه المادة إذ تصل حاجة تركيا من النفط ما يقارب (650) ألف برميل نفط يومياً **(السريتي،2009: 143)** فمن هذا المنطلق تنظر تركيا الى العراق كرافد مهم من روافد سياسة تنويع استيرادات الطاقة التركية .

أما العراق فإنه يعد تركيا المنفذ الحيوي لصادراته النفطية وطريقاً موصولاً الى أوربا ، فضلاً عن حاجة العراق الى السلع والبضائع التركية التي تتناسب أسعارها مع إمكانية المستهلك العراقي لان تكاليف نقلها تكون مناسبة بحكم ارتباط البلدين بحدود جغرافية تصل الى الألف الكيلومترات ، وانطلاقاً من حاجة البلدين لبعضهما نشأت علاقات تجارية متطورة لاسيما بعد عام (2003) ، إذ بدأت البضائع التركية بالتدفق عبر الحدود المشتركة للبلدين وبواقع (1500) شاحنة يومياً تحمل البضائع التركية المصدرة الى العراق ، كما إن هناك (700) شركة تركية عاملة في العراق **(كاتزمات، 2013: 84)** من أجل إعادة إعمار البنى التحتية لاسيما في المحافظات التي شهدت عمليات عسكرية في عام (2014) وفي هذا الصدد فقد بلغت الاستيرادات العراقية من تركيا ما قيمة (840) مليون دولار عام (2003) ليرتفع المبلغ بعد عام واحد ليصل الى (1,821) مليار دولار عام 2004 ، والجدول (1) يوضح حجم التبادل التجاري بين البلدين .

الجدول (1) تطور حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق للمدة (2004-2023) مليار دولار

السنوات	الصادرات التركية للعراق	الاستيرادات التركية للعراق	حجم التبادل	الميزان التجاري فائض/عجز
2004	1.821	0.164	1.985	-1.657
2005	2.750	0.67	3.09	-2.08
2006	2.586	0.121	2.707	-2.465
2007	2.844	0.181	3.025	-2.663
2008	3.916	0.133	4.049	-3.783
2009	5.123	0.12	5.243	-5.003
2010	6.0	0.153	6.153	-5.847
2011	8.3	0.86	9.16	-7.44
2012	10.8	0.149	10.949	-10.651
2013	12.0	0.146	12.146	-11.854
2014	10.8	0.268	11.068	-10.532
2015	8.5	0.297	8.797	-8.203
2016	7.6	0.836	8.436	-6.714
2017	9.0	1.528	10.528	-7.42
2018	9.4	1.42	10.82	-7.98
2019	10.2	1.6	11.8	-8.6
2020	9.1	2.7	11.8	-6.4
2021	8.1	8.2	17.3	0.1
2022	13.8	1.7	15.5	-12.0
2023	15.671	1.4	17.071	-14.271

الجدول من عمل الباحثيين بالاعتماد على بيانات معهد الاحصاء التركي (TULK) لسنوات متفرقة.

ونلاحظ عن طريق الجدول (1) إن حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق بلغ (1,985) مليار دولار عام 2004 منها (1,821) مليار دولار صادرات تركيا الى العراق و (0,164) مليون دولار استيرادات تركيا من العراق واستمر حجم التبادل التجاري بين البلدين بالارتفاع عاماً بعد أخر حتى وصل الى (17,071) مليار دولار عام 2023 والشيء اللافت للنظر أن الميزان التجاري يجري لصالح تركيا وبنسبة أكثر من (90%) في مدة البحث فقط عام واحد شهد حالة فائض لصالح العراق بلغت (0,1) مليون دولار عام 2021 نتيجة ارتفاع استيرادات تركيا من العراق آنذاك أما بقية الاعوام فجميعها تجري لصالح تركيا .

الشكل (1) : تطور الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

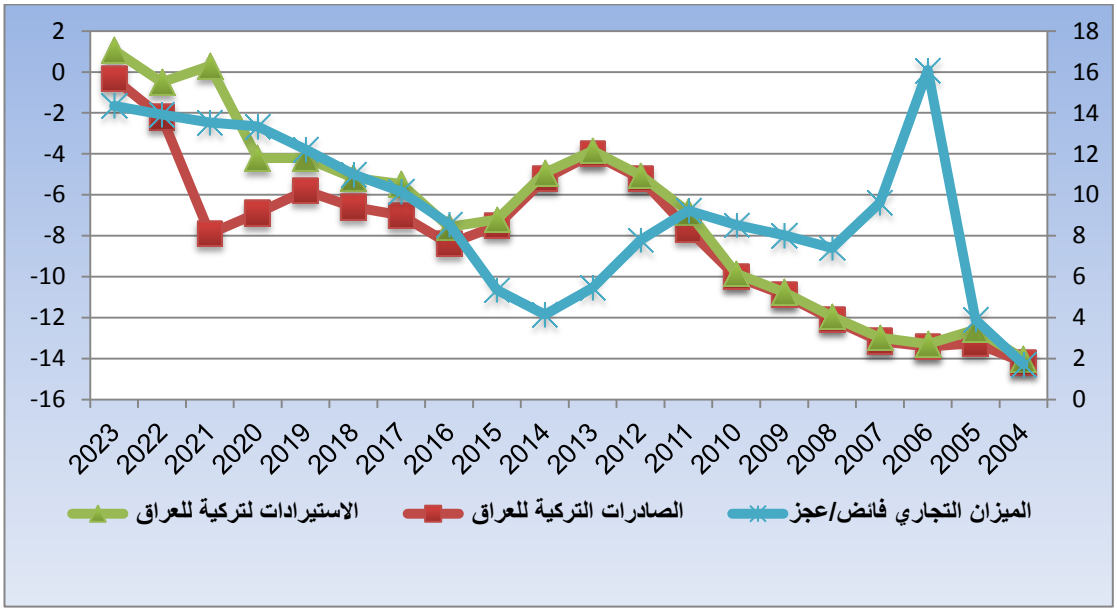

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثانياً : واقع العلاقات التجارية بين تركيا وإيران.

يعود تاريخ العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وإيران الى عام (1926) بحكم أن البلدين يشتركان بحدود جغرافية تمتد على مساحة (534) كم ، فضلاً عن المشتركات الأخرى التي يرتبط بها البلدين ، وقد شهدت تلك العلاقات تحسناً واضحاً عبر تاريخها الطويل لاسيما في الآونة الاخيرة ، وقد ظهر ذلك واضحاً عن طريق ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين المذكورين لاسيما بعد انضمام تركيا وإيران الى منظمة التعاون الاقتصادي، ونتيجة لذلك أولت حكومة البلدين اهتماماً واضحاً بتلك العلاقات لأن الملف الاقتصادي يعد الركيزة الأساسية في العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران لأن تركيا وعلى الرغم من قوتها الاقتصادية التي حققتها في الاعوام الماضية ألا إنها دولة تفتقر لمصادر الطاقة (كالنفط الخام والغاز الطبيعي) وتعتمد على إيران بتوفيرها ، وأن قطع العلاقات مع إيران يعني ذلك توقف شريان الطاقة عنها وتعطيل الميزان التجارية بين البلدين.(**حسن،2006: 295)** ولو بحثنا في العلاقات التجارية بين البلدين لوجدنا أن هنالك أربع مراحل مختلفة مرت بها تلك العلاقات وهذه المراحل هي :-

- مرحلة الثمانينات ، أي منذ عام 1980 والتي كانت الأولوية فيها للجانب الاقتصادي.
- مرحلة التسعينات، التي كانت فيها العلاقات رهينة النهج السياسي الخارجي.
- مرحلة الألفينات ، التي كانت فيها السياسة الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية.
- أما المرحلة الرابعة ، فهي مرحلة الثورات العربية والتي ألقت فيها الأزمات السياسية بظلالها على العلاقات الاقتصادية والشكل (2) يوضح تلك المراحل الأربعة والتي تبدأ من عام 1980 ولغاية عام 2020.

الشكل (2) : واقع العلاقات التجارية بين تركيا وإيران

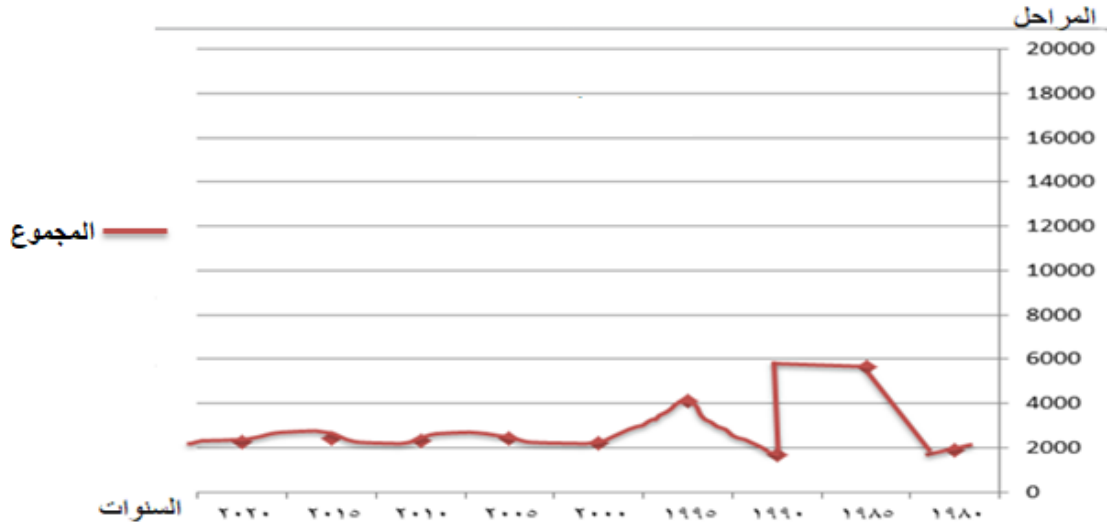

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

وعلى الرغم من وجود بعض العقبات التي قد تقف حائلاً أمام استقرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين ألا أنهما يسعيان الى توحيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما من أجل الحفاظ على علاقاتهما المتعددة المجالات ، وتتركز عملية التبادل التجاري بين تركيا وإيران في مجالات الطاقة والتجارة بسبب اعتماد تركيا على النفط والغاز الإيراني ، وبالمقابل تعتمد إيران على الاستيرادات من السلع والبضائع التركية ، وفي هذا الصدد فقد وقعت كل من تركيا وإيران على مذكرة تفاهم عام 2023 ، تهدف الى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الى (30) مليار دولار سنوياً ، فضلاً عن تمديد عقد تزويد تركيا بالغاز الإيراني لمدة (25) عاماً قادماً ، وذلك لأن إيران بدأت تنظر الى تركيا على إنها متنفساً اقتصادياً لها في ظل العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية عليها عام 2018 ، والتي أدت الى تراجع حجم التبادل التجاري بين البلدين من (10,415)مليار دولار عام 2017، الى (5.6) مليار دولار عام 2019، أي بنسبة انخفاض بلغت (50%) ومن المتوقع إنه إذا استمر هذا الانخفاض في حجم التبادل التجاري بين البلدين فأن الميزان التجاري سيجري لصالح تركيا إذا استمر الوضع على ما هو عليه في إيران . والجدول(2) يبين حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران للمدة (2004-2023) مليار دولار.

الجدول(2) يبين حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران للمدة (2004-2023) مليار دولار.

السنوات	مجموع استيرادات تركيا من إيران	مجموع صادرات إيران الى تركيا	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري فائض / عجز
2004	1.957	903.187	2.860	97.775
2005	1.975	803.187	2.778	197.788
2006	1.805	807.503	2.612	193.302
2007	6.615	1.444	8.059	5.171
2008	8.199	2.029	10.228	6.017
2009	3.405	2.024	5.429	1.165

2010	7.645	3.044	10.689	4.601
2011	12.461	3.589	16.05	8.872
2012	11.964	9.921	21.885	2.043
2013	10.383	4.192	14.575	6.191
2014	9.833	3.888	13.721	5.945
2015	6.096	3.664	9.76	2.432
2016	5.150	3.550	8.7	1.6
2017	6.300	4.115	10.415	2.185
2018	5.850	2.015	7.865	3.835
2019	4.005	1.155	5.16	2.85
2020	5.115	2.805	7.92	2.31
2021	4.501	2.311	6.812	2.19
2022	4.005	2.037	6.042	1.968
2023	6.0	7.5	13.5	(-1.5)

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات معهد الاحصاء التركي (TULK) ولسنوات متفرقة .

- **الارقام بين قوسين سالبة**

ونلحظ عن طريق الجدول (2) ان حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران بلغ ما قيمته (2.860) مليار دولار عام 2004، منها (1.957) مليار دولار استيرادات تركيا من إيران (903.187) مليون دولار صادرات تركيا الى إيران ، وبعد مرور ثلاثة اعوام ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل الى (8.059) مليار دولار عام 2007، واستمر بالارتفاع حتى وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين الى (13.5)مليار دولار عام 2023 ، والشيء اللافت للنظر على الرغم من ان تركيا تعد من الدول المتقدمة اقتصادياً ألا أن موقف الميزان التجاري يجري لصالح إيران وبنسبة أكثر من (79%) في مدة البحث.

المحور الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات التجارية بين تركيا والعراق وإيران:

تسعى العديد من دول العالم الى ازالة العقبات التي قد تقف حائلاً أمام عملية استمرار العلاقات الاقتصادية فيما بينها ، فمن هذا المنطلق سعت كل من تركيا والعراق وإيران على الرغم من وجود العقبات الاقتصادية التي تواجهها الى توطيد العلاقات الاقتصادية بينها والحفاظ على علاقاتهما المتعددة، وتتركز العلاقات الاقتصادية بين الدول المذكورة في مجالات الطاقة والتجارة، ويعود ذلك لاعتماد تركيا تحديداً على النفط والغاز الطبيعي العراقي والإيراني ، وبالمقابل يعتمد العراق وإيران على الاستيرادات من السلع والبضائع التركية المختلفة، لاسيما الغذائية والمنزلية وبكميات كبيرة للعراق وبنسبة اقل الى إيران ، ونتيجة لهذه الأهمية التي يحظى بها العراق وإيران بالنسبة لتركيا فقد بدأت الحكومة التركية بسلسلة من التحركات الاقتصادية التي تسعى عن طريق ها الى التعاون مع البلدين في اقامة المشاريع النفطية والاستثمارات المختلفة **(عفيفي،1995: 54) .**

ويرى القادة الاتراك في عملية الاستثمار هذه فرصة من أجل ديمومة العلاقات الاقتصادية والتجارية ، وفتح آفاق جديدة لمشاريع أخرى مستقبلية . ففيما يخص العراق ترى تركيا في هذا البلد مستقبل تركيا الواعد سوقاً لتصريف منتجاتها المختلفة ، بل وتعده بمثابة نقطة مركزية في معالجة طلب تركيا المتزايد على الطاقة لاسيما النفط المستخرج من حقول كركوك القريبة على تركيا عبر انبوب النفط المار عبر الأراضي التركية وصولاً الى ميناء جيهان إذ يصدر الى انحاء العالم ، فضلاً عن الفرص الاستثمارية الواعدة التي تنوي تركيا وشركاتها تنفيذها في العراق .

أما بالنسبة لإيران فإن البلدين اتفقا على إعداد خارطة طريق لتأسيس تعاون بعيد المدى يضمن لتركيا وصول إمدادات الطاقة من النفط والغاز الى أراضيها **(عبالحميد،2018: 88)** ومن اجل الاستدلال على تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الثلاثة فقد كشفت البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية في كل من تركيا والعراق وإيران إن حجم التبادل التجاري قد شهد ارتفاعاً واضحاً بينهما فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق ما قيمته (17.071) مليار دولار عام 2023، مع طموح مستقبلي لزيادة حجم التبادل التجاري الى اكثر من (30) مليار دولار بحلول عام 2030، بينما بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران ما قيمته (13.5) مليار دولار عام 2023 والشيء اللافت للنظر أن الميزان التجاري بين تركيا والعراق يجري لصالح تركيا ، وبنسبة اكثر من (90%) ، بينما الميزان التجاري بين تركيا وإيران يجري لصالح إيران وبنسبة اكثر من (79%) ايضاً . فضلاً عن ذلك سيتم البدء في مشروع خط بري وخط سكك حديد يربط العراق بتركيا وتوقيع اتفاق مشترك لزيادة حجم التبادل التجاري واقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة هذا بالنسبة للعراق.

أما بالنسبة لإيران سيتم التوقيع على (6) مذكرات تفاهم بين تركيا وإيران من اجل زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الى(30) مليار دولار تقريباً **(السعيد،2014: 134)** وعليه يمكن القول لكي تنجح هذه العلاقات بين الدول المذكورة وتحقق اهدافها لابد من وضع رؤية استشراقية لمستقبل العلاقات الاقتصادية بينهما تأخذ بنظر الاعتبار الامكانات والمقومات التي تمتلكها كل دولة من الدول الثلاثة من اجل بناء تكتل اقتصادي على غرار الاتحاد الاوربي وغيره ، علماً بأن كل مقومات النجاح متوافرة لهذا التكتل لاسيما الاقتصادية والتجارية وغيرها .

أما الناتج المحلي الاجمالي للدول الثلاث فقد بلغ على ما يزيد عن (ترليون) دولار عام 2020 ، وتأتي تركيا في المرتبة الاولى بمقدار (720) مليار دولار ، ثم إيران بمقدار (191) مليار دولار، والعراق بمقدار (167) مليار دولار ، مع الاخذ بنظر الاعتبار إن انخفاض الناتج المحلي الإيراني ناجم عن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام (2018)، اما على صعيد عدد السكان ووفقاً لبيانات عام (2020) وصل عدد السكان في الدول الثلاثة نحو (208) مليون نسمة ، وتأتي تركيا في المرتبة الاولى إذ يبلغ عدد سكانها (84.3) مليون نسمة ، ثم إيران ويبلغ عدد سكانها (83.9) مليون نسمة . أما العراق فقد بلغ عدد سكانه (40.2)مليون نسمة **(حسن،2006:98)** .

وأما ما يتعلق بمساحة الأراضي فقد بلغ مجموع مساحة أراضي الدول الثلاثة (2.8) مليون كم2 ، وتأتي إيران في المقدمة بمساحة (1.6) مليون كم2 ثم تركيا التي تبلغ مساحتها (769) الف كم2 ، ثم العراق بمساحة (434) الف كم2 .

وفيما يتعلق بمصادر الطاقة (النفط والغاز) فأن العراق وإيران يعدان من الدول المصدرة لهما ويمتلكان احتياطياً كبيراً يقدر بملايين البراميل من النفط والغاز ، واما ما يتعلق بالمياه فإن تركيا تمثل مصدراً مهماً للمياه لأنها تعد من دول المنبع لانهار العراق وإيران ، لذلك فأن الانتاج الزراعي والغذائي لتركيا يعد مصدراً مهماً لكل من العراق وإيران ، فضلاً عن ان تركيا دولة صناعية تحتل المرتبة (17) على مستوى الاقتصاد العالمي والمرتبة (6) وعليه فمن هذا المنطلق يمكن القول إنه سيكون لهذا التكتل الاقتصادي شأناً كبيراً في المستقبل إذا سارت تلك العلاقات بشكلها الطبيعي دون تدخلات خارجية وغيرها .

ولذلك، وبحسب رأي العديد من الخبراء والمختصين بالعلاقات الدولية لاسيما الاقتصادية، فإن مستقبل العلاقات بين تركيا والعراق وإيران سائر نحو علاقات استراتيجية متطورة تعمل لتطوير واقع ومستقبل اقتصاد البلدان الثلاثة لاسيما ما يتعلق بعملية التبادل التجاري التي يطمح لها البلدان الثلاثة عن طريق السعي الجاد الى ايصالها الى أكثر من (30) مليار دولار في الاعوام القادمة إذا سارت العلاقات بشكلها الطبيعي دون اية عراقيل أو معوقات ، وعليه لابد للبلدان الثلاثة العمل سوية على تسهيل عملية انتقال السلع والخدمات بانسيابية عالية وباقي المنتجات والاستثمارات عبر حدودهما الدولية بما يعمل على تطويرها ويخدم مصالحها المشتركة ، علماً بأن هناك مقومات عديدة تتمتع بها البلدان الثلاثة والتي تساعد على تشكيل تكتل اقتصادي قادر على تلبية احتياجات السوق المحلية للبلدان المذكورة .

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات: توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات وهي كما يأتي:

1- تطور العلاقات التجارية بين تركيا والعراق وإيران في جميع المجالات لاسيما في مجال التبادل التجاري إذ أظهرت النتائج ارتفاع حجم التبادل التجاري عاماً بعد آخر ابتداءاً منذ عام(2004) وصولاً الى عام (2023)، فبعد ان كان بالملايين وصل الى مليارات الدولارات وكما هو مذكور في الجدولين (2,1) .

2- ضآلة نسبة الصادرات الى الاستيرادات العراقية الى تركيا وارتفاعها من إيران الى تركيا وهذا مؤشر على أن الميزان التجاري بين تركيا والعراق يجري لصالح تركيا وبنسبة اكثر من (90%) بينما الميزان المذكور بين تركيا وإيران يجري لصالح إيران وبنسبة ايضاً اكثر من (79%) في مدة البحث.

3- على الرغم من الاقتصاد التركي يعد من أفضل (20) اقتصاداً في العالم ويحتل المرتبة (17) عالمياً و(6) على مستوى أوربا ألا ان ميزانها التجاري يعاني عجزاً مزمناً منذ سبعينات القرن الماضي بسبب افتقاره الى مصادر الطاقة كالنفط والغاز الذي تستورده من العراق وإيران وغيرها والتي تقدر بملايين الدولارات سنوياً.

4- إن العراق ومنذ عام (2012) يحتل المرتبة الثانية بعد المانيا بالنسبة لاستيراداته من السلع والبضائع من تركيا وان قرابة (130) نوعاً من السلع يستوردها العراق من تركيا ، بينما تستورد تركيا من إيران بعض السلع الضرورية التي تحتاجها السوق الإيرانية.

5- تمتلك البلدان الثلاثة(تركيا والعراق وإيران) كل مقومات التكامل الاقتصادي التي تساعد على تشكيل تكتل اقتصادي موحد اذا سارت الامور بشكلها الطبيعي دون أية عراقيل تذكر.

6- تم إثبات فرضية البحث، بأن تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان الثلاثة سينعكس بصورة ايجابية على واقع ومستقبل العلاقات بل ويؤدي الى رفع حجم التبادل التجاري الى مستويات اعلى مما هي عليه الآن.

ثانياً : التوصيات:

ويختتم البحث بمجموعة من التوصيات على النحو الآتي :

1- تنويع صادرات البلدين (العراق وإيران) من أجل تخفيف حدة الاستيرادات من السلع والخدمات التركية والتي تؤثر على موازين مدفوعات البلدين .

2- ضرورة إقامة المشاريع المشتركة ، وإن الأهمية الاستراتيجية التي تعمل على تطوير الاقتصادين العراقي والإيراني وقطاعاته الاقتصادية المختلفة.

3- إقناع الجانب التركي بضرورة الابتعاد عن استخدام موضوع المياه التي يحصل عليها العراق وإيران كوسيلة ضغط على هذين البلدين من اجل كسب المزيد من التنازلات والامتيازات.

4- ضرورة ايجاد وفتح منافذ ومعابر حدودية جديدة من أجل تسهيل انسيابية وزيادة دخول السلع والبضائع بين البلدان الثلاثة.

5- ضرورة تفعيل الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بما يحقق مصلحة البلدان الثلاثة قيد البحث.

6- إمكانية الاستفادة من التجربة التركية الناجحة وتطبيقها على الاقتصادين العراقي والإيراني وقطاعاته المختلفة.

المصادر والمراجع:

1. سعيدي السعيد ، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية ، مجلة الفكر ، الجزائر ، العدد العاشر ، 2014.
2. كيبنث كاتزمات، العقوبات الأمريكية ضد إيران ، مركز باحث للدراسات والاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، بيروت 2013.
3. بطرس ليكي، العلاقات الاقتصادية العربية –التركية الراهنة ، حوار مستقبلي بيروت ، مركز الوحدة العربية ،1995من الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة .
4. حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، 2003.
5. صالح ياسر حسن ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، بغداد، دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع المحدود ، الطبعة الاولى ، 2006.
6. أكرم الحوراني ، تطور العلاقات الاقتصادية السورية ، دمشق، المستشارية الثقافية الإيرانية ، العدد98 ، 2004.
7. محمد احمد السريتي، 2009، التجارة الخارجية ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر ، ص 8.
8. سامي عفيفي حاتم ، 1993، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ، الطبعة الاولى ، الدار المصرية ، القاهرة مصر ،.
9. حسام رضا السيد عبدالحميد، الاستقلال في العلاقات التجارية المرتبطة بين دول العالم كافة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد (11) العدد (75) ص 607 ، 2018.
10. حيدر عبد الجبار الخفاجي، 2017 ، التنافس الإيراني التركي واثره على دول الاقليم ، الطبعة الاولى، مطبعة الساقي، مركز العراق.
11. فليب روبنس (1993) تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ، ميخائيل نجم خوري، الطبعة العربية الاولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع والاعلان.
12. علي حمزة عباس الصوفي(2012)العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع.
13. برهان محمد علي (2013) الطبعة الاولى، مطبعة الشهد، هوارس، كركوك، العراق.
14. TURK press 2022https://llwww-turkpress.com